ان اسم مبتدا وليس بنكرة فان الكلمة اذا اريد لفظها تكون اسما معرفة وان كانت بخلاف ذلك كقولك من
حرف جر فمن هنا مبتدا وهي اسم ومعرفة وان اخبرت عنها بانها حرف كما سياتي تحقيق ذلك قريبا ان
شاء الله والكلم خبره وقد افاد الحصر بتعريف الجزئين كما تقرر في علم البيان ولذلك اتيت في الشرح بضمير
الفصل الذي لا يوتى به الا بين المعرفتين كزيد هو القائم فقلت واسم وفعل ثم حرف
هي الكلم التي يتالف منها الكلام لا غير كما دلت عليها عليه الا سمرا فتامل هذا النفس فانه
شيء لا تراه سطورا ثم بعد خمس عشرة سنة رايت بعضه لابن هشام في بعض تعاليقه فقال ومن خطه
نقلت زعم ابنه ان مراده بقوله واسم الى اخره بيان ان لفظ الكلم اسم جنس تحته ثلاثة انواع وان
الكلم مفرده ذلك الجنس والظاهر انه انما اراد اولا بيان انحصار جميع الكلمات في الثلاث لقول سيبويه
هذا باب علم ما الكلم من العربية الكلم اسم وفعل وحرف وكما تقول النحاة الكلمات ثلاث اسم
وفعل وحرف واراد ثانيا الاشارة الى ما يسمى في الاصطلاح كلمة وفهم من هذا بطريق العرض لا انه
المقصود ان الكلم اسم جنس للفرق بينه وبين مفرده بالتا الامر الثاني ان ادخاله ثم في قوله ثم حرف
ليس بجيد لانها للتراخي واذا قسمنا شيا الى اشيا فنسبة كل واحد من الاقسام الى الشيء
المقسم نسبة واحدة فلا يحسن ان يقال مثلا العدد زوج ثم فرد قاله ابو حيان واجيب بانها
بمعنى الواو كما في قول البر والسمن معا ثم الاقط الحيس الا انه لم يختلط او هي للتراخي في
الرتبة لان مرتبة الحرف ادنى من مرتبة الاسم والفعل لكونه فضلة وكل منهما عمدة وقد قال ابن
معط في الفيته الاسم ثم الفعل ثم الحرف تنبيه لم يذكر حد الكلم وهو ما تركب من ثلاثة سوا
افاد ام لا ولهذا قلت في مختصر الالفية وذو الثلاث كلم ثم قسمت الكلمة للثلاث قولا واحده
كلمة الضمير للكلم باعتبار لفظه كما قال تعالى اعجاز نخل منقعر وقال ابن معط واحدها كما قال تعالى
اعجاز نخل خاوية وفي كلامه ايهام فلا يدرى هل الكلم عنده اسم جنس او جمع وفيه خلاف والصحيح انه
اسم جنس جمعي وقال الرضي لعدم دلالته على الاحاد كما هو شان الجمع فانه انما وضع لما فيه الماهية
المعينة سوا كان واحدا ام مثنى ام جمعا قول الكافية الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد فيه امور الاول
اورد عليه ان التا في الكلمة للواحد واللام فيها للجنس فيتناقضان لدلالة الجنس على الكثرة
المناقضة للواحد واجاب الرضي بانها لماهية الجنس من حيث هي هي من غير دلالة على قلة
ولا كثرة وانما ذلك احتمال عقلي كما في قوله تعالى لين اكله الذيب ولم يكن هناك ذيب معهود
ولم يرد استغراق الجنس ايضا الثاني قيل كان عليه ان يقول لفظة كما عبر في المفصل

يخرج

ليخرج عنه الكلمتان اذ هما لفظتان وكذا الكلمات وليوافق الخبر المبتدا في التانيث
والجواب عنها انه مصدر كما سبق والمصدر يطلق على القليل والكثير ولا يلحقه علامة
التانيث كامراة عدل وصوم الثالث ان مفردا قال المصنف في شرحه وصف للمعنى وقال
الرضي المشهور جعل المفرد والمركب صفة اللفظ لا المعنى قال ولا ينبغي ان يتجوز في الحدود يخرج
الفاظ بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها لان الحد للتبيين ولو قال لفظ
مفرد موضوع لسلم من ذلك الرابع لا حاجة الى قوله مفرد مع ذكره الوضع مع ان المركب
ليس بموضوع على الصحيح واجيب بان المراد وضع عين اللفظ لعين المعنى او اجزايه لاجزايه
والمركب وان لم وضع الواضع عينه لعين المعنى لكن وضع اجزاه لاجزا المعنى المركب فاحتاج اليه
ليخرج الخامس انه يخرج عنه نحو الخبر فانه وضع لمعنى مركب وهو قام زيدا وزيد قايم مثلا انه
كلمة بالاتفاق واجيب بان كون المعنى مفردا او مركبا ليس باعتبار عدم تعدده بل باعتبار حصوله
عن اللفظ المفرد والمفرد ولفظ الخبر مفرد فمعناه الحاصل منه مفرد وهذا معنى قول بعضهم لفظ الخبر
وضع المفهوم صدق على مثل زيد قايم وهذا المفهوم ليس بمركب السادس ان نحو رجلان
كلمة مع انه يدل على معنيين وبما ذكره ذكر من الانسان واجيب بانه انما دل على ذكر بجوهره
وعلى اخر بحالة اي باعتبار كونه مثنى واللفظ الدال على معنى بجوهره وعلى اخر بحالة
مفرد السابع الفعل الماضي كلمة اتفاقا مع ان مدلوله غير مفرد وهو الحدث وحصوله في الزمن
الماضي كذا اورده الرضي وقوله وهذه الايرادات على ان المفرد وصف للمعنى والصواب
انه وصف للفظ وانه الذي لا يدل جزوه على جزء معناه وحينيذ لا ترد الثامن ان الحد
صادق على حروف المضارعة وحركات الاعراب والتنوين والف المفاعلة وتا قايمة ويا
النسب فانها الفاظ موضوعة لمعان مفردة وليست بكلمات بالاتفاق ولذا قيده في التسهيل
بكونه مستقلا ليخرج التاسع انه يخرج عنه الضماير المستترة فانها كلمات مع ليست الفاظا ولذا
قال في التسهيل او منوي مع اللفظ لكن اجاب بعض من شرح الكافية بانها الفاظ حكما العاشر
كان الاولى ان ياتي بدل اللفظ بالقول لما سبق في حد الكلام الحادي عشر قيل لا حاجة الى قوله المعنى
لانه يفهم من وضع لان كل لفظ موضوع فانه لمعنى واجيب بان فهم ذلك بدلالة الالتزام وهي لا تستعمل
في الحدود وليجري عليه قوله مفرد الثاني عشر قيل لمعنى تغني عن وضع فان المهمل لا يكون بمعنى
واجيب بانه للاحتراز عن نحو اح فانه لفظ يدل على معنى مفرد وليس بكلمة لان العرب لم تضعه

Copyright © King Saud University